المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

حكم تقديم التمييز على عَامِلِه في شرح الجُزُولية للأُبَذّي

The Ruling on the Precedence of the Distinction over its Factor in the Commentary on al-Jawzuliyyah by al-Abdulhadi,

✍ إعداد / محمد عبد الحميد عبد الغفار محمد
باحث دكتوراة - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر
✍ إشراف الدكتور / ياسر محمد حسن علي
أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد
كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050
العدد الثاني من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

حكمُ تقديم التمييز على عَاملِه في شرح الجُزُولية للأُبَذّيّ

أ. محمد عبد الحميد عبد الغفار محمد

باحث دكتوراة- كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : m_alhy987@gmail.com

أ.م.د.ياسر محمد حسن علي

أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : dr_yasser32@yahoo.com

الملخص :

أبو الحسن الأُبَذّيّ من علماء القرن السابع الهجري، حيث اتباعه للمدرسة الأندلسية في النحو جعله يتوسط في مذهبه بين البصريين والكوفيين، وظهر هذا جليًا في شرحه للجُزُولية؛ وإن كان ميله واضحًا لآراء سيبويه. ومن المسائل التي تناولها في شرحه مسألة: الأصل أن لا يتقدم التمييز على عامله سواء أكان اسمًا أم فعلًا، فإن كان العامل فيه غير فِعْلٍ لم يجز تقديمه ولا توسُّطه، وقد اختار رأي المانعين وعارض ما ذهب إليه المبرد والمازني، ورجح رأي سيبويه.

واشتمل البحث على مقدمة ومبحثين، متلوة بخاتمة وثبت المراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث والمنهج المتبع ومحتويات البحث.

المبحث الأول: عدم جواز تقــديم التمييز على عامله المتصرف.

المبحث الثاني: جواز تقــديم التمييز على عامله المتصرف.

ثم ذيل البحث بخاتمة تضمَّنتْ أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: التقــديم، التمييــز، العَــاملِ، الجواز، شرح الجُزُولية.

The Ruling on the Precedence of the Distinction over its Factor in the Commentary on al-Jawzuliyyah by al-Abdulhadi,

Mohammed Abdul Hamid Abdul Ghaffar Mohammed
Doctoral researcher, Faculty of Arts, Sohag University
Email: m_alhy987@gmail.com
Yasser Mohammed Hassan Ali
Assistant Prof. of Linguistics (Grammar, Morphology and Prosody), Faculty of Arts, Sohag University
Email: dr_yasser32@yahoo.com

Abstract

Abu al-Hasan al-Abdulhadi is one of the scholars of the seventh century AH, where his following of the Andalusian school of grammar made him mediate in his doctrine between the Basrians and the Kufis, and this was evident in his commentary on al-Jazuliyyah; although his inclination was clearly in favor of Sibuya's views.One of the issues he dealt with in his commentary is the question: He chose the opinion of the prohibitionists and opposed the views of al-Mabrad and al-Mazni, and favored the opinion of Sibuwayh. The paper includes an introduction, two articles, and two sections; although he clearly leaned towards the views of Sibuwayh.The research included an introduction and two articles, followed by a conclusion and a bibliography.

Introduction: It includes the importance of the research, the methodology, and the contents of the research.

The first research paper: The inadmissibility of presenting the distinction before its acting agent.

Research II: It is permissible to introduce the distinction to its acting agent.

The research is concluded with a conclusion that includes the most important findings of this research

Keywords: Advancement, discrimination, factor, permissibility, explanation of Jazuliyyah, explanation of Jazuliyyah

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

ٱلحَمدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلقَلَمِ، عَلَّمَ ٱلإِنسَـٰنَ مَا لَم يَعلَم، وَٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ على نبينا الأكرم، الذي أخرج الإنسانية من ظلمات الجهل والضلال إلى نور الإسلام وسماحته. أَمَّا بَعدُ.....

فمِنَ ٱلمَعلُومِ عِندَ كُلِّ مُطَّلِعٍ أَنَّ ٱلمُحَفِّزَ ٱلأَقوَى إِلَى وَضعِ عِلمِ ٱلنَّحوِ هُوَ ٱلحِرصُ ٱلشَّدِيدُ عَلَى ٱلمُحَافَظَةِ عَلَى لُغَةِ ٱلقُرآنِ ٱلكَرِيمِ خَوفًا مِن أَن يَتَسَرَّبَ إِلَيهَا لَحنٌ أَو تَنتَابَهَا عَوَارِضُ ٱلتَّحرِيفِ لِذَا نَجِدُ عُلَمَاءَ ٱلمُسلِمِينَ، ومُنذُ أَوَائِلِ ٱلقَرنِ ٱلأَوَّلِ ٱلهِجرِيِّ قَد عَكَفُوا عَلَى وَضعِ أُصُولِهِ وَتَقعِيدِ قَوَاعِدِهِ وَتَرتِيبِ مَسَائِلِهِ وَجَمَعُوا غَرَائِبَهُ وَصَنَعُوا فَرَائِدَهُ حَتَّى كَمُلَ بَيَانُهُ وَعَلَا صرحه وأوفى على ٱلغَايَةِ ٱلَّتِي لَيسَ وَرَاءَهَا نِهَايَةٌ لِمُستَزِيدٍ وَلَا مُرتَقًى لِذِي هِمَّةٍ.

وَلَيسَ مِن شَكٍّ فِي أَنَّ ٱلتُّرَاثَ ٱلنَّحوِيَّ وَٱلصَّرفِيَّ ٱلَّذِي تَرَكَهُ أَسلَافُنَا نَفِيسٌ غَايَةَ ٱلنَّفَاسَةِ وَأَنَّ ٱلجُهدَ ٱلنَّاجِحَ ٱلَّذِي بَذَلُوهُ فِيهِمَا خِلَالَ ٱلأَزمَانِ ٱلمُتَعَاقِبَةِ جُهدٌ لَم يُهَيَّأْ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلعُلُومِ ٱلمُختَلِفَةِ فِي عُصُورِهَا ٱلقَدِيمَةِ وَٱلحَدِيثَةِ. ومن المظان النحوية التي تحتاج إلى إنعام نظر وتؤدة في شرحها وتفسيرها؛ كتاب شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي حيث يظهر به الخلاف الواضح بين المدرستين الأشهر وهما: البصرية والكوفية، لذا أردت أن أوضح رأي الشارح في بعض المسائل كالتمييز وكيف وقف على رأي بين الآراء الكوفية والبصرية.

منهج البحث

ستنتهج الدراسة المقترحة في معالجتها لمادة هذا الشرح؛ المنهج الوصفي بأدواته المختلفة؛ لأن الدراسة المقترحة تسعى إلى تقديم صورة واضحة لأثر الفكر

الكوفي في شرح المقدمة الجزولية، وبيان الأصول النحوية، التي ارتكز عليها الأُبَذّيّ في شرحه للمقدمة.

محتويات البحث

يحتوي هذا البحث على مقدمة ومبحثين، متلوة بخاتمة وثبت المراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث والمنهج المتبع ومحتويات البحث.

المبحث الأول: عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

المبحث الثاني: جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

ثم ذيل البحث بخاتمة تضمَّنتْ أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

المبحث الأول

عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف

وعرض هذا المبحث حكمُ تقديم التمييز، وموقف الأُبَذّيّ آراءالنحاة في ذلك:

حكمُ تقديم التمييز على عَامِلِه[١]:

وقد ذكر الأُبَذّيّ حكمُ تقديم التمييز على عَامِلِه فقال "وهذا التمييز كله لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلا أوغير فعل، فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كل ما ينتصب عن تمام الاسم، وإن كان العامل فيه فعلًا جاز توسيطه بلا خلاف[٢]"وعليه قوله أنشده الفراء:

وَنَارُنا لم يُرَ نَارًا مِثْلُها
قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّها[٣]

وأشار الأُبَذّيّ إلى مذهب سيبويه القائل بعدم جواز تقديم التمييز على الفِعل، وإن لم يُصرِّح بنسبته إليه، مُوضحًا أنَّ ذلك مُخالفٌ لما ذهب إليه المازني والمبرد القائلين بجواز التقديم إن كان الفعل مُتصرِّفًا. "واختلف في تقديمه فذهب المازني: إلى أنه يجوز؛ لأن العامل فيه فعل متصرف، وما تصرف في نفسه تصرف في معموله"، واستدل بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ ــ السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص٩٩.

(٢) السابق نفسه.

(٣) من الرجز، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٩٠، وشرح التسهيل ٣٩١/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣٤٩/١، وشرح الأشموني ٥٢/٢، والشاهد فيه : (نارا) حيث توسط التمييز بين الفعل والفاعل.

وَمَا كَانَ نفسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

وقد أُجيبَ عن البيت بوجوه:

قيل: منصوب بـ (أعني)، وقيل: أنَّ الرواية (نَفْسِي) اسم (كان)، وقيل: إنَّ (نفسًا) خبر كَانَ، وَوجْهُ المنعِ أنَّ الضمير في الأصل فاعل، وأنَّ قولك: طَابَ زيدٌ نفسًا: طَابَتْ نَفْسُ زَيدٍ، ولكنهم أخَّروه إلى آخرِ الكلام، ثم تبيَّنَ بعد الإبهام؛ ليكون أبلغ في النفس، وأكمل من أن يكون مُثبتًا من أوَّل الأمر[2].

العرض والمناقشة:

الأصل أن لا يتقدم التمييز على عامله سواء أكان اسمًا أم فعلًا، فإن كان العامل فيه غير فِعْلٍ لم يجز تقديمه ولا توسُّطه[3]،

وذلك في كل ما ينتصب عن تمام الاسم[4]، وأما إذا كان العامل فِعْلًا في هذا المقام من الكلام فإن كان هذا الفعل غير مُتصرِّف فلا يجوز – أيضًا– تقديمه عليه، فلا يُقال: ما رَجُلًا أَحْسَنَ زَيْدًا، ولا: رَجُلًا أَحْسِنْ بزيدٍ [5].

---

(١)البيت من البحر الطويل للمخبل السعدي من بني أنف الناقة، شاعر مخضرم توفي ١٦ه في ديوانه ٢٩٠، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٠

(٢) شرح الجُزُولية للأبذيّ، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص٩٩- ١١٠.

(٣)هذه المسألة في : الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦-٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٣-٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣-٢٨٥، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٥، ١١٨، والتصريح ٢/٥٩٦، وهمع الهوامع ٢/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٢٦٥-٢٦٦ شرح الجُزُولية للأبذي ، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص٩٨.

(٤) المقاصد الشافية٣/٤٧٧-٤٧٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٧، وشرح التسهيل للمرادي ص٥٩٣، وهمع الهوامع ٢/٢٦٨.

وأما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا، فهذه مسألة خلافية بين النحويين، فمذهب الكسائي وبعض البصريين جواز التقديم، ومنع سيبويه وجُمهور البصريين والكوفيين تقديمَه.

موقف النحاة:

اتفق النَّحْويون في تمييز المفرد، نحو: عِشرونَ دِرهمًا، على أنه لا يجوز تأخير العامل فيه على التمييز،فلا يجوز: دِرْهَمًا عُشْرونَ، في قولك: عُشْرونَ دِرْهَمًا.

أما إذا كان العامل فيه فِعْلًا، فإما أن يكون هذا الفعل جَامدًا أو مُتصرِّفًا، فإذا كان جَامدًا امتنع التقديم أيضًا، فلا يُقالُ: مَا رَجُلًا أحسنَ زيدًا، ولا: رَجُلًا أحْسِنْ بزيدٍ[١]؛ لأنَّ الجامد لا يتصرّف في نفسه، فلا يتصرَّف في معمولِه بتقديمه عليه.

أما إذا كان عامل التمييز فِعلًا مُتصرّفًا، نحو: (طَابَ زَيدٌ نفسًا)، فقد اختلف النحويون في تقديم التمييز عليه: والموقف الأول هو:عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

وهذا مذهب سيبويه والجمهور[٢]، والفراء من الكوفيين [٣].

وأكثر البصريين، والكوفيين[٤]، وعليه الزجّاج[٥]، وابن جنّي[٦]،

---

(١) التبصرة والتذكرة ٣١٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص٢٥٣، والصفوة الصفية ١ ق٥١٠/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢.

(٢) الكتاب٢٠٤/١-٢٠٥، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٤٧٦/١، وأسرار العربية ص ١٩٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٧٩/١.

(٤) الإنصاف مسألة رقم (١٢٠)٣٢٤/٢-٣٢٧، والارتشاف١٦٣٤/٣، والمساعد لابن عقيل ٦٦/٢، ٦٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥١-٥٦٠، وهمع الهوامع ٢٦/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور٢٨٣/٢-٢٨٤.

(٦) الخصائص لابن جني ٣٦٥/٢-٣٧٦.

وابن الناظم[١]، وأكثر مُتأخري المغاربة[٢]، واختاره الأُبَذّيّ ولم ينسبه[٣].

قال سيبويه: " وقد جَاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأْتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يَعمل فى غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه، فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فى الصفةّ المُشبَّهةِ، ولا فى هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدَّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لايتعدَّى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع"[٤].

فسيبويه يمنع التقديم نظرًا إلى أنه في الأصل فَاعل وقد أوهن بزوالِ رفعه وإلحاقه لَفظًا بالفضلات، فلا يزداد وَهْنًا بتقديمه على الفِعْلِ[٥].

وقال الفراء: قولك: (ضِقتُ به ذرعًا)، فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاقَ ذَرعي به، فلما جعلتَ الضِّيقَ مُسندًا إليك، فقُلتَ: ضِقتُ، جاء الذرع مُفسّرًا؛ لأن الضيق فيه ... ، وذلك لا يجوز تقديمه فلا يُقال: رأيه سَفِهَ زيد، كما لا يجوز: دارًا أنت أوسعهم[٦].

---

(١) الإيضاح للعضدي ٢٠٣/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣.

(٢) الارتشاف ١٦٣٤/٣، والمساعد لابن عقيل ٦٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢.

(٣) شرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص٩٩.

(٤) الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك١/ ٧٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٦) معاني القرآن للفراء ٧٩/١ بتصرف.

– ويُستثنى من الفعل المُتصرِّف إجماعهم على منع تقديم (كَفَى)على التمييز في قولهم: (كَفَى بِزَيدٍ رَجُلًا)؛ لأنَّ (كَفَى) وإنْ كان فِعْلًا مُتصرفًا إلا أنه في معنى غير المتصرف، وهو فِعْل التعجب؛ لأن معناه: ما أكْفَاه رَجُلًا[١]

واستدلَّ سيبويه ومن وافقه من البصريين والكُوفيين على عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف بأُمور، منها:

أولًا: أنَّ تقديم التمييز يخرج به عن حقيقته، إذ حقيقة التمييز أن يُميز ما أُشكل، وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا لمُفسّرٍ، والمُفسّر في المعنى لابدّ أن يكون مُقدَّمًا على التفسير، وإلا لم يكن تفسيرًا له، وفي تقديم التمييز إخراج له عن ذلك، فوجبَ تأخيره[٢].

ثانيـاً: أنَّ تمييز هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت: تصببت عرقًا، فالفاعل هو العرق في المعنى، ولكنه نقل إلى الشخص، فلما كان فاعلًا في المعنى، وكان الفاعل في الأصل يجوز تقديمه، كذلك – أيضًا – لا يجوز أن يُقدِّم هنا، إذا كان فَاعلًا [٣].

وقد اختار الأُبَذّيّ عدم جواز التقديم وعلَّل اختياره بهذه العلة التي ذكرها الأنباري وغيره، إلا أنه زَادَ الأمر وُضوحًا بقوله: "هذا هو الذي يُسمى التمييز المنقول، ومثاله: تصبّب زيدُ عرقًا، وتَفَقَّأ زيدُ شحمًا،وطاب زيدٌ نَفْسًا، والأصل: طابتْ نَفْسُ زيد، وتَفَقَّأ شحمُ زيدٍ، وتصبَّب عرقُ زيدٍ، ثم نقل الفعل من الفاعل إلى

---

(١) همع الهوامع ٢٦٨/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦/١.

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٦/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٢٩/٢-٥٣٠ بتصرف، وشرح الكافية لابن فلاح٦٩٦/٢.

(٣) علل النحو للوراق ص٥٣٧، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١، والمقتصد للجرجاني ٦٩٤/٢-٦٩٥، والإنصاف مسألة رقم (١٢٠) ٣٢٦/٢.

الاسم المضاف إليه فصار الفاعل في الأصل فضلةً فانتصب على التمييز وكذلك مثله النحويون"[1].

فالعلّة التي منعت تقديم التمييزعلى عامله في رأيه لئلّا يُؤدّي ذلك إلى الخُروج عن الأصل؛ لأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفِعْلٍ مُتصرِّفٍ كونه فَاعلًا في الأصل، فتقديمه يعني تقديم الفاعل على فِعْله، وهذا خُروجٌ عن الأصل، أو يُمكن القول: إنَّ العلة علة رتبة، فرتبة الفاعل بعد الفعل لا قبله، وكذا ما كان في حُكمه.

وقد نبّه إلى أنَّهم أخّروا التمييز إلى آخرالكلام، ولم يقدِّموه على فعله لغرض الإبهام أولًا ليتمكن الخبر في ذهن السامع أو المخاطب فضل تمكن، وليكون أوقع في النفس؛ لأن تشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها أشدّ.

يَقولُ الرضيُّ: " – وأيضًا– إذا فَسَّرته بعد الإبهام، فقد ذكرته إجمالًا وتفصيلًا، وتقديمه مما يخلّ بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمَّن إبطال الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم" [2].

ثالثًا– أنَّ المانع من التقديم حالة تصرّف العامل هو القياس عليه حالة جُموده، فقولنا: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ) غير جائز قياسًا على قولنا (عِندي دِرهمًا عِشرونَ)، وهما وإنْ اختلفا في التصرُّف فإنهما مشتركان في كون كل واحدٍ منهما مُميزًا منسوبًا إلى عامل وإذا اشترك الشيئان في وصفٍ خاصٍّ كَفَى ذلك للإلحاق، ولم يكن الفرق قاطعًا للإلحاق[3].

رابعًا: أنَّ الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفًا لما انتصب عنه مُطلقًا، فالأصل في« مَنَوَان»

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذي ــ السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص١٠١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١١٧/٢.

(٣) التبيين للعكبري ص ٣٩٥ بتصرف.

(سَمْنًا): (سَمْنُ مَنَوَان)، وفي: (طَابَ نفسًا): له نَفسٌ طَيبة؛ لأنَّ الفعل وصف الفاعل في الحقيقة فلما تجوَّز فيه بالنقل امتنع أن يتجوَّز فيه بالتقديم؛ كراهةً للجمع بين مَجازين[١].

وإذا ما أردنا تتبع علة منع تقديم التمييز على عامله المتصرف لم نجد اختلافًا يسيرًا في هذه العلة عند كثير من النحاة، ومن ذلك:

أما ما ذكر من قول ابن ولَّاد[٢]، ففحواه :" إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها؛ لأنَّ بعضها جاء على غيرمعناه، وذلك أنَّ اللفظ لفظ المفعول، وهوفي المعنى فاعل؛ لأنك إذا قُلتَ: (زَيدٌ حَسُن وَجْهًا) فالحسن في المعنى للوجه.

وكذلك جاء في ذلك : (تَصبَّبَ عرقًا)، إنما التَّصبُّب في المعنى للعرق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه، وكان أصعب مما لفظه على معناه، ولم يمنع سيبويه إجازة ذلك في الشعر"[٣]. أي على سبيل الضرورة.

– في حين يرى بعض النحويين أنَّ التمييز مُبيّن لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت ، فكذلك هذا[٤].

وقد ذكر الأُبَذّيّ ذلك نصًا فقال: "وقولهما: إنَّه مُبيِّن كالنعت، باطل؛ لأنه لو كان ذلك لم يجز توسيطه كما لم يجز توسيط النعت."[٥]

---

(١) شرح الكافية لابن القواس ٢٦٣/١.

(٢) ابن ولاد هو: أحمد بن محمد بن الوليد، والوليد يُعرف بولّاد، أصله من البصرة، وانتقل جده إلى مصر، سمع من ابن أبي إسحاق الزجاج، وله: الانتصار لسيبويه على المبرد، وله مع أبي جعفر النحاس مناظرات توفي سنة ٣٣٢هـ. ترجمته في: إشارة التعيين ص٤٤، وبغية الوعاة ٣٩٥/١، والأعلام ٣٠٧/١.

(٣) الانتصار لابن ولاد ٦٢، ٦٣، دراسة وتحقيق: زهير سلطان – مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور٢٨٤/٢.

(٥) شرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص١٠٠.

وقال ابن داود اليَمنيّ: ولا يتقدَّمُ التمييز على عامله، إذا كان اسمًا جامدًا؛ لأنَّ عمله مُتقدماً، إنما هو لمُشابهة ضعيفة للفعل، فلا يعمل مُتأخرًا اتفاقًا، فلا يُقال: دِرْهمًا عِشرونَ، ولا سَمْنًا مَنوَان، ولا نَخْلًا جريب، ولا عَسَلًا مِلء الإناء، إلا ما رُويَ شَاذًّا، من نحو قول الشاعر(١):

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا *** قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

والأصحُّ من المذاهب أن لايتقدَّم التمييز على الفعل سواء كان صريحًا أولا ثم علّل لذلك قائلًا: لأنه في الأصل فاعل للفعل نفسه، نحو: طاب زيد أبًا، أي: طاب أبوه، أو فاعلًا له إذا جعلته لازمًا، نحو: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾(٢)، أي: انفجرت عيونها، وهو لا يتقدم على الفعل فكذا ما بمعناه، أو لأنه موصوف بما انتصب عنه في الأصل، فإذا ذكر بعده كان تفصيلًا للإجمال، وتوضيحًا للإبهام، ومع التقديم يبطل الغرض(٣).

---

(١)البيت من الرجز، ولم أعثر على قائله، الشاهد فيه: قوله: (نارًا) فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها؛ لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال: إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا؛ وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حينئذ (مثلها) مفعولًا أول ناب عن الفاعل، ونارًا مفعولًا ثانيًا، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٧، وشفاء العليل ٢/٥٦٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٢/٢٣٩٧، وشرح الأشموني٢/٢٦٦.

(٢) الآية رقم (١٢) من سورة القمر.

(٣) بغية الطالب وزلفة الراغب لابن داود اليمني٢/١٢٢.

المبحث الثاني

جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

قال الأُبَذّيّ: "واختلف في تقديمه فذهب المازني إلى أنه يجوز؛ لأن العامل فيه فعل متصرف، وما تصرف في نفسه تصرف في معموله".

وقد نُسب هذا المذهب إلى الكسائي[١]، والأخفش[٢]،من أهل الكوفة.

وهو مذهب المازني[٣]،وتلميذه المبرد[٤]على نحو ما ذكره الأُبَذّيّ[٥].

وعليه الجرمي[٦]، من أهل البصرة، وهو اختيار أبي حيان[٧]، وابن جماعة[٨] وهو- أيضاً – اختيار ابن مالك[٩]،وعليه بعض المغَاربة[١].

---

(١) المساعد لابن عقيل ٢/٦٦، والبهجة المرضية ص٢٩٧.

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٤٥.

(٣) شرح عيون الإعراب ص١٦١.

(٤) المقتضب ٣/٣٦-٣٧.

(٥) شرح الجُزُولية للأبذي ــ السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص٩٩.

(٦) توضيح المقاصد ٢/٧٣٦، وشرح الأشموني ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٧) الارتشاف ٣/١٦٣٥.

(٨) شرح الكافية لبدر الدين بن جماعة ص ١٥٦، تحقيق وتعليق: محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع- القاهرة وهو: محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة بن علي بن جماعة ، قاضي القضاة بدر الدين الشافعي؛ ولد بحماة سنة تسع وثلاثين وستمائة، وسمع سنة خمسين من شيخ الشيوخ " الأنصاري، وكان قوي المشاركة في علم الحديث والفقه والأصول والتفسير، وله تصانيف، وله (رسالة في الكلام على الإسطرلاب) وتوفي سنة٧٣٣هـ ، ترجمته في : فوات الوفيات ٣/٢٩٦-٢٩٧.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٥، و شرح عمدة الحافظ ١/٤٧٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٩٥.

قال المبرد: " وَاعْلَم أَنَّ التَّبْيين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرُّف الْفِعْل، فَقلت: تَفقأتُ شَحْمًا، وتَصبَّبْتُ عرقًا، فَإِن شِئْت قَدَّمْتَ، فَقُلتَ: شَحْمًا تَفقأتُ، وعرقًا تَصبَبْتُ"(٢).

وقال ابن السّرَّاج: " إنْ كان العامل في الاسم المُميز فِعْلًا جَاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يُجيزه"(٣).

وقال ابن مالك: "...والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحَّة وُرود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، وانتصر لسيبويه بأن مميز هذا النوع فَاعل في الأصل وقد أوهن، بجعله كبعض الفضلات، فلو قُدِّمَ لازداد إلى وَهْنِه وَهْنًا، فمنع ذلك؛ لأنه إجحاف"(٤). ولقد استدلَّ الكُوفيون، ومن وافقهم من نُحاة البصرة على جواز تقديم التمييز على عامله بالقياس، والسَّماع:

أما القياس فمن وجهين:

الوجه الأول: أنَّ العامل هنا فِعْلٌ مُتصرِّفٌ، فله ما للأَفْعَال المتصرفة من العمل في معموله، سواء أكان مُتقدمًا عليه أَم مُتأخرًا عنه، فكما جاز أنْ تقول: (ضربت زيدًا) و(زيدًا ضربت)، فكذلك يجوز أنْ تقول: (تفقأت شحمًا) و(شحمًا تفقأت) (٥)، فالفعل قد قَويَ في نفسه بتصرُّفه، فينبغي أن يتصرَّف مع معموله بجواز التقديم(٦)، والأُبَذّيّ قال(١): وأجاز المازني والمبرد تقديمه إذا كان العامل فعلًا

---

(١) رأي المغاربة والبصريين في: المساعدلابن عقيل ٦٦/٢ وشرح الأشموني ٢٦٥/١-٢٦٦.

(٢) المقتضب ٣٦/٣ بتصرف.

(٣) الأصول لابن السراج ٧٢٣/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٥) الإنصاف مسألة رقم (١٢٠) ٣٢٦/٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي ١١٦/٢ بتصرف، ومعه: المقتصد ٦٩٥/٢

متصرفـــاً في نفسه. وفي هذا المعنى يقول المبرد: " وَاعْلَـــم أَن التَّبْيِـــين إِذا كَـــانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقـــا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شَحْمًا تَفَقَّأْتُ، وعرقًا تَصَبببتُ"(٢).

الوجه الثانـــــي: أنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسًا على جوازتقديم الحال على صاحبها، كما في قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَاد مُّنتَشِر﴾(٣) ، وكما تقول أيضًا: (رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ)، فـــ(زَيْدٌ) هـــو الراكب في المعنى، فكذلك الأمر في (شَحْمًا تفقأت) (٤).

قال المبرد: وتقولُ: (رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ)؛ لأنَّ العامل فيه فِعْلٌ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا (٥). أما السَّـــــماع: فقد كَثُر وُرود التقـــديم في الفصيح المروي عن العَرب، ومن شواهـــده:

١ – قول الشاعر: (٦)

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نفسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فيمن أَنَّثَ ضمير(تَطِيبُ) فإنه حينئذٍ يكون في (كَانَ) ضمير الشأن لتـــذكيره، وفي (تَطِيبُ) ضمير (لَيلى) ويكون (نَفسًا) تمييز عن نسبة (تَطِيبُ) إليها مُقدَّمـــــاً عليه.

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمـــزة) ص١١٠

(٢) المقتضب ٣٦/٣، الإنصاف مسألة رقم (١٢٠) ٣٢٦/٢.

(٣) من الآية رقم (٧) من سورة القمر.

(٤) التبصرة والتذكرة ٣١٩/١، والإنصاف مسألة رقم (١٢٠) ٣٢٧/٢، والإرشاد إلـــى علـــم الإعراب ص ١٠٩، وحاشيـــــة الخضري ص ٢٢٥.

(٥) المقتضب للمبرد ٣٦/٣.

(٦)البيت من البحر الطويل للمخبل السعدي من بني أنف الناقة، شاعر مخضرم توفي ٥١٦ه في ديوانه ٢٩٠، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٠.

وهذا البيت هو نفس ما ذكره الأُبَذّيّ شاهدًا على إجازة المازني والمبرد لتقديم التمييز على العامل المتصرف[1].

٢- وقول الآخر[2]:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعَــًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

٣- وقول الآخر[3]:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ
كَمِيشٍ إِذَاعِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمــزة) ص٩٩.

(٢) البيت من الطويل، لأبي الهول الحميري - الشاهد فيه: تقديم التمييز(ذرعــًا) على عاملــه (أضيق) وذلك جائز عند المازني والمبرد، وهو من شواهد: أمالي ابن الشــجري ١٠/١، و شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية١/ ٧٧٧، وشــرح ابــن النــاظم ص٢٥٤، وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٥٦، وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل، لربيعة بن مَقْرُوم، ويروى: (كففت) بدل (رددت) اللغة: نهــد: ضــخم ، ومقَلَّص: طويل القوائم، وكميش: جاد في عدوه ومنكمش: مسرِع، وعطفاه: جانباه، وتحلَّبَا: سالا ماءً، يريد: عرَقــًا، والمعنى : رُبَّ خيل واردة تشبه في سرعتها جماعة القطــا تُثيــر الغُبار بسنابكها، رددت بفرس سريع الجري يشبه الذّئب في سرعة عَدْوِه، ضــخم الجســم، طويل القوائم، جاد في عدوه إذا سال عطفاه ماء، أي: عرَقــًا.

الشاهد فيه: قوله: (إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا) حيث قدم التمييز(ماءً) على عامله المتصرف (تحلبــا) وفاقًا للمازني وغيره، وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري٤٨/١، وشرح عمــدة الحــافظ ٤٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/١، وشرح ابن النــاظم ص٢٥٣، ومغنــي اللبيــب ١٤٤/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦/٢.

٤- وقول الآخر[١]:

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِي الأَمَلا
وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

٥- وقول الآخر:

أَنفسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ المُنَى
وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا [٢]

وقد رَدّ المانعون ما استدل به المجيزون من القياس، والسَّماع:

أولًا: القياس:

فقد ردَّه البصريون وقالوا لم تكن لهم فيه حُجَّــة ؛ للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ الحال لم تكن هي الفاعلة في الأصل كالتمييز، بل هي مفعول فيه ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جَــاءَ رَاكِبِي، كما أنَّ أصل: طِبْتُ بِه نِفْسًا، طَابَتْ

---

(١)البيت من البسيط، ولم ينسب لقائل معين- اللغة: الحزم: ضبط الأمور ارعوى: رجع إلى ما ينبغي الرجوع إليه اشتعل رأسه شَيْبًا: أي كبر، أو كثرت عليه الهموم، الشاهد فيه: قوله : (شَيْبًا اشْتَعَلا) حيث قدَّم التمييز (شَيْبًا) على عامله المتصرف (اشْتَعَلا) وفاقًا للمازني ومــن معه، وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢، وشرح عمدة الحــافظ ٤٧٨/١، ومغني اللبيب ١٤٥/٢، وأوضح المسالك ٣٣٧/٢، وشرح ابن عقيــل٣٣٦/٢، والمســاعد ٦٦/٢، وشفاء العليل ٥٥٩/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦/١.

(٢)البيت من المتقارب، ونُسب في شعر طيء وأخبارها لرجلٍ مــن طــيء - اللغــة: تطيــب: تطمئن، نيل المنى: إدراك المأمول، والمنى: جمع منية، وهي ما يتمناه الإنسان ويأملــه - المنون: الموت، والشاعر يعجب كيف أنَّ نفس الإنسان تستلذ وتطمئن، بما تظفر بــه مــن الأماني والآمال، ورسول الموت يطلبها طلبًا شديدًا، لا شك فيه - الشاهد فيه: قوله: «أنفسًا تطيب» حيث قدَّم التمييز(نفسًا)على عامله المتصرف (تطيب) على رأي المازني ومن معــه، وهومن شواهد: شرح التسهيل للمرادي ص٥٩٢، وتوضيح المقاصد لــه ٧٣٦/٢،وشــرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، وشرح عمدة الحافظ لابن مالــك الجيــاني ٤٧٧/١، ومغنــي اللبيب ١٤٦/٢، والتصريح ٥٩٦/٢، وشرح الأشموني ٢٦٦/١.

به نَفْسِي، وإنما الحال مفعولٌ فيها، كالظرف، ولم تكن قطُّ فاعلة فنقل الفعل عنها [١].

ثانيًا: أنهم قالوا بعدم جواز تقديم الحال على عاملها؛ لذا لا يجوز أن يستدلوا بما لا يعتقدون صِحَّته.

ثالثًا: أنهم تركوا جواز تقديم الحال على عاملها لدليل دل عليه، وهو ألا يتقدَّم المضمر على المظهر، وكذلك نقول ها هنا: كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، إلا أنه لم يجز عندنا بدليل دل عليه، وهو أنَّ التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لايجوز تقديمه على الفعل[٢].

وفي ذلك قال الأصْفَهَانِي: "وإنْ قِيسَ التمييزعلى الحال كان قياسه فَاسِدًا؛ لأنَّ الحال الاسم الثاني فيه الأول، والتمييز قد يكون الأول وغير الأول، ألا ترى أنَّ قولك: (هو أَحْسنُ مِنْكَ ثَوْبًا)، فالثوب غير الأول، وإن كان(طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، النفس هو الأول، فلما كان كذلك كان أضعف من الحال، ولا يجوز فيه ما جاز في الحال؛ لضعف هذا وقوة ذَاك "[٣].

وقيل كذلك: إنَّ التمييز يُفارقها في أنه منصوبٌ لَفظًا لامعنى، وفي نحو: ضَربَ زَيدٌ عُمرًا، فالنصب لَفظًا ومعنى، وأنَّ ما ذكروه من معنى مُعارض بمثله في المنع، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة، والمنع، كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعًا[٤].

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/٣٦٦-٣٦٧، وشرح اللمع للأصفهاني ص٤٧٧، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر- جامعة أم القرى١٤١١ هـ-١٩٩٠م، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٥.

(٢) الإنصاف مسألة رقم (١٢٠) ٢/٣٢٧.

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ص٤٧٧.

(٤) الاحتجاج وردّه في: الإنصاف مسألة رقم (١٢٠)٢/٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٥.

ثانيًا : الأبيات التي أوردَها المُجيزون أوَّلها المانعون على النحو الآتي:

١- قوله: (وَمَا كَانَ نفسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) قالوا: لا حُجَّة فيه، وأوَّلوه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الرواية الصحيحة: (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) [١].

وردَّ ذلك ابن يعيش بقوله: ولا حُجَّة في ذلك لقلَّته وشذوذه، مع أنَّ الرواية: (وَمَا كَادَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) هكذا قال أبو إسحاق الزجاج[٢]وعلى هذه الرواية لا يلزم أن يكون تمييزًا.

قال عبد القاهر: "وأما البيت الذي أنشده، فقد ذكر أنَّ الرواية: (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ)" [٣].

ويقول الأصفهاني: " ونحن نَرويهِ: (وَمَا كَانَ نَفْسِي) [٤]، وبذلك يخرج من باب التمييز.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الاستشهاد بتلك الرواية لا يقطع برُجْحَان قول المانعين؛ لأنَّ الرواية تُقابل بالرواية، أَضِف إلى ذلك اعتراف المانعين أنفسهم بصحَّة الرواية الأُولَى بنصب (نفسًا)، بل والنصّ على أنها الأشهر. يقول ابن خروف: ولا حُجَّة في رِواية أبي إسحاق؛ لصحّة الرواية الثانية، وهي أشهر[٥].

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذي ــ السفر الثاني (من أول باب الاستثناء حتى نهاية تخفيف الهمزة) ص١١٠، البيت من الطويل لقيس بن الملوح، وقيل: لأعشى همدان، وقيل للمخبل السعدي وروايته بالتمييز وصدره: أتهجر ليلى بالفراق حبيبها....، ويروى كذلك: أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ... ولم تك نفسي بالفراق تطيب، راجع الإنصاف ٨٢٨، شرح المفصل ٧٣/٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢

(٣) المقتصد للجرجاني ٦٩٥/٢ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ص٤٧٧-٤٧٦.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٣/٢.

وقال الجُّرجَانِـــي في رِواية: (وَمَا كَادَ نفسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ): يحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب في قوله: (أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا) فكأنه قال: (ومـــا كادَ حبيبها نفسًا يطيب بالفراق)، فجعل النفس فاعل (كاد) بمنزلة أن يقال: (ما كـــاد نفس حبيبها تطيب بالفراق)، أو كما ذكره الأُبَذّيّ ولا حجة

في البيت لهما؛ لأن (نفسًا) يمكن أن يكون خبر(كان) بمعنى إنساناً، أي: مـــا كان حبيبها إنساناً يطيب بالفراق، ويقوّي هذا الوجه قوله: (ما كان نفسي بـــالفراق تطيبُ)؛ لأنَّ (نَفْسي) هو حَبيبُها[1]، فيكون (نفسي) اسم كان، وتطيب خبر(كـــان)، و(بالفراق) موضع نصب على الحال، فيكون التقدير: ما كان نفسي طيبةً معاملةً.

الوجه الثانـــي: أن (نفسًا) في البيت إن سلَّمنا بصحّة الرواية ليس منصـــوبًا على التمييز، وإنما هو منصوبٌ على أنه مفعولٌ به لِفِعْلٍ محذوف تقديره: أعني[2].

الوجه الثالث: أنَّ هذا البيت من قبيل الشَّاذ الذي لا يُقاس عليه.

قال أبو البقاء العكبري: هو تمييز، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشَّاذ عـــن القياس والاستعمال، ومثل ذلك لا يُجعل أَصلًا، أَلا ترى أنَّ قول الشاعر[3]:

---

(١) المقتصد للجرجاني ٦٩٥/٢-٦٩٦، و شرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني ص١١٠.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣١٨/١-٣١٩، والإنصـــاف مســـألة رقـــم (١٢٠) ٣٢٦/٢، و شـــرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني ص١١٠.

(٣) البيت من البسيط، للأخطل في ديوانه ص ١٠٨، شرحه وصنَّف قوافيه: مهـــدي محمـــد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـــ -١٩٩٤م.

اللغة: نَجْرَانَ وهَجَرُ، هما بلدان في اليمن، والسوءة: الفاحشة، والقنافذ: جمـــع مفـــرده قنفـــذ: حيوان يعرف بكثرة مسيرة ليلا، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشح الضعيف، والمعنى: إنهم أخبث من القنافذ يتسللون ليلًا إما للسرقة أو للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن-الشاهد فيه: قوله: (بلغت سوءاتهم هج) والأصل (بلغت سوءاتهم هجرًا)، فقلـــب الكـــلام ونصـــب الفاعل ورفع المفعـــول به على عادة بعض العرب، ولوجاز التقديم في باب التمييز لجاز هذا القلب، وهو من شواهد: المحتسب ١١٨/٢، وإصلاح الخلل ص ٢٥٨، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/٢، ورصف المباني ص٣٩، ومغني اللبيـــب ٥١٩/٢، والأشـــباه والنظـــائر ٣٣٧/١، وشرح الأشموني ١٣١/٢، والدرر اللوامع ٣٦٤/١.

مِثْلُ القَنَافِذِ هدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانَ أَوَ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

وقول الآخر[١]:

تُواهِقُ رِجْلاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ ..... لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ

لا يُقــاس عليه، كذلك ها هُنا[٢].

وقد زعـــم ابن السيد البَطَلْيَوْسِيّ[٣]، وابن عصفــور[٤]، أنه لم يجيء مــن تقـــديم التمييز على عامله إلا هذا البيت، وقالا: لا حُجَّة فيه؛ لأنه ضرورة، ولأنَّ الرواية: (وما كان نفسي) [٥]. قال المــرادي: وليس كذلك، بل الشواهــد على ذلك كثيرة، ورواية (وما كان نفسًا) شهيرة، ودفعهــا بالروايــة الأُخــرى غيــرمُمكن والاعتراف بصحّة الروايتين مُتعيّن والحكم بالجواز مقبول[٦].

---

(١) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧٣، تحقيــق: محمــد يوســف نجــم، مطبعــة دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هــ –١٩٧٩م اللغة: التواهق: الموافقة في السير والتباري فيه – قتب: الإكاف الصغير على قدر سنام البعير،ج أقتــاب الحقيبــة: العجز، وللبيت روايتان أخريين: الأولى: (يَدَيْهَا وَرَأْسَهُ)، والثانية: (يَدَاهُ وَرَأْسُهُ)، الشــاهد فيه: قوله: (تواهق رجلاها يداها) وبالأصل (تواهق رجلاها يديها)، فحذف المفعــول، وقــد علم أنّ (المواهقة) لا تكون من الرجلين دون اليدين، وأن اليدين مواهقتــان، كمــا أنهمــا مواهقتان، فأضمر لليدين فعلًا دل عليه الأول، فكأنه قــال: (تواهق يــداه ا رجليهــا)، ثــم حــذف المفعــول في هذا، كما حــذفه في الأول فصــار : (تواهق رجلاهــا يداهــا) وقــد استدل العكبري بهذا البيت قياسًا على نظيره في باب التمييز، وهو مــن شــواهد: الكتــاب ٢٨٧/١، والمقتضب ٣٨٥/٣، والخصائص ٤٠٢/٢، وسمط اللآليء للبكري ص ٧٠٠.

(٢) التبيين للعكبري ص٣٩٧.

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البَطَلْيَوسِيّ ص ١٦٧، قرأه وعلَّق عليه : يحيــى مراد، دارالكتب العلمية – بيروت لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٤هــ –٢٠٠٣م.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٨٤–٢٨٥.

(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل ص١٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٨٤ بتصرف.

(٦) شرح التسهيل للمرادي ص ٥٩٢.

– وقد أوّله بعضهم على أنَّ (نفسًا) خبر(كَانَ)؛ لأنَّ المراد بالنفس: الإنسان، أو على حذف مضاف، أي: ذا نفس، كأنه قال: (وما كَانَ حَبيبها نَفسًا بالفِراق تَطِيبُ) [١]. وقد ذكر الأُبَذّيّ بعضًا من هذه التأويلات حينما أتى بدليل المازني والمبرد على جواز التقديم حيث قال: الأول: هو منصوب بـ(أعني)، الثاني: أنَّ الرواية (نفسي)، (اسم كان)، و(بالفراق) موضع نصب على الحال[٢].

الثالث: أنَّ (نفسًا) خبر كان [٣]، بمعنى إنسانًا.

٢– أما قول الشاعر: (إذَاعِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا).

٣– وقول الآخر: (وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ).

فقد قال ابن هشام ردًّا على ابن مالك في استشهاده بهذين البيتين: هذا سهوٌ منه؛ لأن: (عطفاه)

و(المرء) مرفوعان بفعلٍ محذوف يفسِّره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف [٤].

وما ذكره ابن هشام لا يَتوجَّه على مذهب الكوفيين[٥]، والأخفش[٦]؛ لأنَّهم يُجيزون دخول (إذا) على الجملة الاسمية.

٤–أما قول الشاعر: (وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلا).

٥–وقول الآخر: (أَنفسًا تَطِيْبُ). فقد جعلوهما من الضّرورات [٧].

---

(١) المصدر السابق ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ .

(٢) شرح الجُزُولية للأبذي ــ السفر الثاني ص ١١٠ بتصرف.

(٣) شرح الجُزُولية للأبذي ــ السفر الثاني ص ١١٠ بتصرف.

(٤) مغني اللبيب ٢/١٤٥.

(٥) التصريح ٣/٧٧.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٤.

(٧) مغني اللبيب ٢/١٤٥ .

- التعقيب والترجيح

بعد عرض هذه المذاهب في مسألة: (تقديم تمييز الجملة على عامله) تبين اختيار الأُبَذّيّ مذهب المانعين، وصرح بأنَّ ذلك مُخالفٌ لما ذهب إليه المازني والمبرد بقوله: فالصوابُ قولُ سيبويه.

وفي ضوء المُناقشة السابقة لأدلة المُجيزين والمانعين، أرى أنَّ الأخذَ بمذهب الكسائي، والأخفش والمازني، والمبرد، وابن مالك، وغيرهم من القائلين بجواز التقديم هو الأَوْلَى، وذلك للأسباب الآتية:

١- أنَّ ما ذهب إليه المانعون من البصريين يُؤدِّي إلى رَدِّ الفصيح من كلام العرب وفي هذا يقول ابن مالك: وهذا الاحتجاجُ مَردودٌ عندي بوجوهٍ:

أحدها: أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يُلتفت إليه[١].

٢- أنَّ الغرض من إلحاق التمييز بالفضَلات، المُبالغة لضَربٍ من التقوية لا التوهين، وأما قول من قال: بأنَّ (شَحْمًا) في قولهم: (شَحْمًا تفقأت)، هي الفاعل، فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ اللفظة تأخذ حُكمها في الباب الذي تمثله تركيبًا، فليست هُنا الفاعل، ولا هي بمبتدأ، بل هي تمييز وتبيين.

٣- أنَّ ما ذهب إليه الكُوفيون، والمازني، والجرمي، والمبرد، وابن مالك، يَعتمدُ على السَّماع، وما قاله سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين يَعتمدُ على القياس، والقياس إذا أدَّى إلى حُكمٍ كان السَّماع بخلافه وَجبَ اطّراحه، والأخذ بما سُمعَ عن العرب[٢].

٤- ليس المنصوب على التمييز فاعلًا في المعنى في كثيرٍ من الجمل بدليل قولهم: (غَرَسْتُ الأرضَ شَجَرًا)، وقوله - تعالى-: ﴿ وَفَجَّرنَا ٱلأَرضَ عُيُونا فَٱلتَقَى

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٣٦.

(٢) الخصائص ١/١٧٨.

ٱلمَآءُ عَلَىٰٓ أَمر قَد قُدِرَ ﴾[1] فهذا دليلٌ على جواز التقديم؛ لأنَّ انعدام العِلّة يُؤدِّي إلى انعدام الحُكمِ[2].

٥- يبدو أنَّ الذي جعل سيبويه يحكم بالمنع في هذه المسألة هو عدم وصول الشاهد إليه، ولو وصله ما وصل الكُوفيين ومن تابعهم الحَكمَ بالجواز[3].

(١) الآية رقم (١٢) من سورة القمر .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٢٣٩٥/٥ بتصرف.

الخاتمة:

توصلت من خلال هذا البحث لعدة نتائج أبرزها:

- تبين اختيار الأُبَذّيّ وموافقته مذهب المانعين، وصرح بأنَّ ذلك مُخالفٌ لما ذهب إليه المازني والمبرد وكان يذكر فيقول: فالصوابُ قولُ سيبويه.

- أثبت البحث أنَّ الغرض من إلحاق التمييز بالفضَلات، المُبالغة لضَربٍ من التقوية لا التوهين، وأما قول من قال: بأنَّ (شَحْمًا) في قولهم: (شَحْمًا تفقأت)، هي الفاعل، فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ اللفظة تأخذ حُكمها في الباب الذي تمثله تركيبًا، فليست هُنا الفاعل، ولا هي بمبتدأ، بل هي تمييز وتبيين.

- ظهر ليس المنصوب على التمييز فاعلًا في المعنى في كثيرٍ من الجمل.

- توصل البحث إلى أنَّ ما ذهب إليه الكُوفيون، والمازني، والجرمي، والمبرد، وابن مالك، يَعتمدُ على السَّماع، وما قاله سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين يَعتمدُ على القياس، والقياس إذا أدَّى إلى حُكمٍ كان السَّماع بخلافه وَجبَ اطّراحه، والأخذ بما سُمعَ عن العرب.

المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف / عبد الباقي عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ) تحقيق:عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السِّيد البطَلْيَوسيّ، تحقيق : حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ- الرياض (١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م).
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٢ م.
- الانتصار لابن ولاد دراسة وتحقيق: زهير سلطان – مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (٢٠٠٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد .
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم – المكتبة العصرية – بيروت لبنان، د.ت.
- التبصرة والتذكرة للصَيْمَريّ، تحقيق د/أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م) .

- التبيين عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق/عبد الرحمن السليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق ودراسة د/ علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة، د.ت.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ ، قرأه وعلَّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -٢٠٠٣م
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق/ الشربيني شريده، دار الحديث للطباعة – القاهرة ٢٠٠٧م.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م.
- ديوان الأخطل، شرحه وصنَّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، مطبعة دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- رَصف المباني في شرح حُروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقيّ، تحقيق د/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م).
- سمط اللآلئ للوزير أبي عبيد البكري، حقّقه / عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت (١٣٥٤هـ -١٩٣٦م) .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت – ٢٠٠٠م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث – القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥ م.
- شرح الأشموني، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ –١٩٥٥م).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد علي– المكتبة التوفيقية .
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق ودراسة أ / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ –٢٠٠٦ م).
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ /يس بن زين الدين العُلِيمي الحمّصي، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث.
- شرح الجزولية، لأبي الحسن علي بن محمد الأُبَذّيّ، السفر الثاني(من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة)، دراسة وتحقيق أ/ معتاد بن معتق الحربي، إشراف:أ.د/سعد بن حمدان الغامدي، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، ٢٠٠٤م.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المُسمّى بالبهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية بما في البَهجة المرضية من النُّكت والرموز الخفيّة، تأليف/محمد بن صالح أحمد الغرسي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ –٢٠٠٠م) .

- شرح الشافية(القسم الأول)، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحويّ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حقّقهما / محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- شرح ألفية ابن معط لابن القوّاس، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م) .
- شرح الكافية لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق وتعليق: محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع- القاهرة، د.ت.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف: القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٠م).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، د.ط. د.ت .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح .شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد علي- المكتبة التوفيقية .
- شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ لابن مالك، تحقيق/عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ٢٠٠٤ م.
- شرح اللمع للأصفهاني ، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر- جامعة أم القرى١٤١١ هـ-١٩٩٠م،
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ٢٠٠٤ م .

- طبقات فُحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (السفر الأول)، قرأه وشرحه /محمود شاكر، دار المدني – جدّة، د.ت.
- علل النحو لأبي الحسن بن عبد الله الورّاق، تحقيق/محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م) .
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي، تحقيق/علي النجدي وآخرَين، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة (١٤١٥هـ -١٩٩٤م) .
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، تحقيق/ هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه / حسن حميد، أشرف عليه وراجعه د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي – مكة المكرمة، ٢٠٠٧ م .
- المُقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر- العراق (١٩٨٢م).المُقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة (١٤١٥هـ – ١٩٩٤م).
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ) .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص .	١٤٢٧
٢-	Abstract	١٤٢٨
٣-	مقدمة	١٤٢٩
٤-	المبحث الأول: عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف	١٤٣١
٥-	المبحث الثاني: جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.	١٤٣٩
٦-	الخاتمة:	١٤٥١
٧-	المصادر والمراجع	١٤٥٢
٨-	فهرس الموضوعات	١٤٥٧